ترامب كرجل السلام: خطة غزة كأداة لإعادة تشكيل النفوذ الأمريكي

1. المقدمة

من قلب واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في القرن الحادي والعشرين، برزت خطة غزة ليس كوثيقة دبلوماسية اعتيادية، بل كمحاولة لإعادة هندسة الشرق الأوسط وإعادة تعريف دور الولايات المتحدة عالميًا عبر خطاب السلام لا بوسائل القوة فحسب. فقد قدّم ترامب نفسه للعالم بوصفه صانع اتفاق تاريخي ينهي الحرب ويُطلق عهدًا جديدًا من الاستقرار، بينما جاءت الخطة محمّلة بأبعاد سياسية وأمنية واقتصادية تتجاوز حدود غزة لتطال بنية النظام الدولي برمّته. إنها ليست خطة لوقف إطلاق النار فحسب، بل مشروع لإعادة تشكيل النفوذ الأمريكي، وتجريب نموذج جديد من "السلام الموجّه" الذي يُستخدم كأداة لإقصاء الخصوم وترسيخ الهيمنة. هذا البحث يتناول خطة غزة بوصفها تجربة استراتيجية كبرى تُعيد إنتاج القوة الأمريكية في المنطقة تحت غطاء إنساني، ويحلل كيف حُوِّل الصراع من ميدان المعارك إلى ميدان الإدراك والتأثير، حيث يصبح السلام نفسه أداة للصراع على من يملك المستقبل.

2. استعادة صورة "المظلة الأمريكية" إقليميًا

حققت خطة ترامب لوقف حرب غزة مكسبًا استراتيجيًا مهمًا للولايات المتحدة يتمثل في استعادة صورة "المظلة الأمريكية" الراعية للأمن والسلام في المنطقة بعد فترة من تضعضع هذه الصورة. فمن خلال جمعها لعدد من الوسطاء الإقليميين المؤثرين (مصر، قطر، تركيا) على منصة واحدة، ثم توسعة دائرة الدعم لتشمل معظم الدول العربية الرئيسية، نجحت واشنطن في إعادة ضبط الإقليم سياسيًا تحت قيادتها وذكّرت الجميع بأن الدور الأمريكي يظل محوريًا لا غنى عنه.

جاءت قمة شرم الشيخ بحضور أكثر من 20 دولة لتكون تتويجًا رمزيًا لعودة أمريكا إلى مقعد القيادة الإقليمية. فهذه القمة التي استضافها ترامب مع الرئيس المصري السيسي، وشاركت فيها دول أوروبية وعربية وإسلامية، أعلنت عمليًا أن واشنطن هي من يضع أجندة "ما بعد الحرب" في الشرق الأوسط.. توحيد هؤلاء الوسطاء الإقليميين المتباينين تحت رعاية أمريكية له أهمية كبيرة؛ إذ إنهاء التنافس بين أدوارهم الفردية وجمعهم في منصة واحدة طوّع الساحة الإقليمية لأجندة واشنطن بدل أن تعمل كل دولة بجهة مختلفة. فعلى سبيل المثال، خلال الحرب، سعت كل من مصر وقطر وتركيا للوساطة بشكل متوازٍ أحيانًا، كل وفق علاقاته. أما الخطة الأمريكية فوضعتهم جميعًا في تحالف واحد، تلعب فيه واشنطن دور "قائد الأوركسترا".

هذا التناغم الإقليمي تحت المظلة الأمريكية مهّد أيضًا الأرضية لتوسيع مسار التطبيع العربي–الإسرائيلي المعروف باتفاقات أبراهام. فواحدة من غايات إدارة ترامب كانت دائمًا ضمّ السعودية إلى ركب التطبيع لتحقيق ما سمّاه "سلامًا أوسع في الشرق الأوسط". وقد بدت الفرصة مواتية بعد إنهاء حرب غزة؛ حيث أوحى ترامب بأن توقف الحرب يفتح الباب لتحقيق "السلام والازدهار للمنطقة بأسرها". وقد ذكر ترامب علنًا أنه سيضغط لإبرام اتفاقات إبراهام "بسرعة ومن دون ألاعيب" بعد نجاح وقف الحرب، واعتبر إحلال السلام في غزة بوابة لتوسيع السلام الإقليمي (The Guardian, 2025).

أضف إلى ذلك أن دولاً كانت على هامش المشهد الدبلوماسي عادت للانخراط. فمثلًا، الأردن ومصر استعادتا دوريهما التقليديين (الأردن في ملف القدس واللاجئين، ومصر في غزة)، ولكن هذه المرة بالتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة لا بمعزل عنها. كما أن دول المغرب العربي (كمغرب والسودان) التي طبّعت مع إسرائيل في عهد ترامب الأول، وجدت في الخطة فرصة لتأكيد التزامها بالسلام (وقد أصدرت بيانات داعمة). هذه اللوحة عززت انطباع "المظلة الأمريكية" التي تجمع الشرق والغرب تحتها من أجل هدف نبيل (وقف الحرب). وتحدثت وزيرة خارجية إيطاليا -مثلاً- عن "لحظة تاريخية بفضل القيادة الأمريكية"، فيما اعتبر مسؤولون أوروبيون أن الخطة رغم هشاشتها تمنح "فرصة حقيقية لإنهاء الحرب وإطلاق أفق سياسي" (Al Jazeera, 2025).

أما إسرائيل نفسها، فرغم بعض الامتعاض من ضغوط ترامب، وجدت مكسبًا في عودة الولايات المتحدة بقوة إلى واجهة المشهد. فقد تعرضت حكومة نتنياهو لعزلة دولية واتهامات بارتكاب جرائم حرب خلال الحملة على غزة، وكان استمرار الحرب يهدد بتقويض شرعية إسرائيل دوليًا. فجاءت الوساطة الأمريكية لتوفير غطاء لإنهاء الحرب بصورة تحفظ لإسرائيل ماء الوجه وتحقق لها معظم أهدافها (رهائنها عادوا، حماس كقوة حكم استُبعدت، ضمانات أمنية قُدمت لها). لذا أعلن نتنياهو تأييده للخطة بقوله: "أدعم خطتك التي تحقق أهداف حربنا: إعادة رهائننا وتفكيك قدرات حماس العسكرية والسياسية". هذا التأييد الإسرائيلي العلني لإدارة ترامب ومنهجها عزز صورة واشنطن كـ "مظلّة حماية" لإسرائيل أيضًا أمام أي مساءلة دولية. وقد تجلى ذلك في انتقاد ترامب لمحاولات بعض الدول الأوروبية الاعتراف بدولة فلسطين أثناء الحرب، ووصفها بأنها "جائزة لحماس" (The Guardian, 2025)، مؤكداً أن الحل يمر عبر خطته لا عبر تحركات أوروبية منفردة. وهكذا عادت إسرائيل للاعتماد الكلي على واشنطن في تأمين غاياتها، بعدما كادت تفلت الزمام منها خلال عامي الحرب.

في ضوء ما سبق، يُمكن القول إن خطة غزة رسخت الدور الأمريكي كمظلة إقليمية لا بديل عنها. فهي لم توقف الحرب فحسب، بل أعادت ترتيب الأوراق الإقليمية: فمن كان يناور بعيدًا عن واشنطن عاد إليها، ومن كان يشكك في قدرتها على الفعل أيقن أنها ما زالت اللاعب الأقوى. وهذا بحد ذاته مكسب جيواستراتيجي للأمريكيين. وكما أشار تحليل في شاتام هاوس، فإن "توسيع شبكة اتفاقيات إبراهيم" أصبح ممكنًا الآن أكثر من أي وقت مضى (Chatham House, 2025)، حيث المناخ الإقليمي الممهّد أمريكيًا سيجعل أي دولة تفكر مرتين قبل أن ترفض مد اليد لإسرائيل. إن إحياء صورة أمريكا كصانعة سلام وضامنة للاستقرار ينعكس على نفوذها في ملفات أخرى أيضًا، من الخليج إلى شمال أفريقيا.

3. مجلس السلام كأداة نفوذ سياسي مباشر

من أبرز بنود الخطة الأمريكية إنشاء هيئة انتقالية جديدة للإشراف على غزة سُمِّيت "مجلس السلام" بقيادة الولايات المتحدة. يمثل هذا المجلس سلطة فوق وطنية مصممة خصيصًا لمنح واشنطن وحلفائها نفوذًا مباشرًا على الشؤون السياسية والإدارية في القطاع خلال المرحلة الانتقالية. ووفقًا للوثائق المسربة للخطة، ستُحكم غزة بواسطة لجنة فلسطينية مؤقتة من التكنوقراط (شخصيات فلسطينية غير حزبية) تتولى إدارة الخدمات والشؤون اليومية، تحت إشراف مجلس السلام الدولي الجديد برئاسة الرئيس ترامب وبعضوية عدد من قادة الدول والشخصيات الدولية وعلى رأسهم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير (Arabic Post, 2025). وهذا يعني عمليًا أن القرارات السيادية في غزة ما بعد الحرب ستكون بيد مجلس دولي تقوده واشنطن، ما يشكل التفافًا على البنى السياسية الفلسطينية القائمة كمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية.

إن هندسة سلطة انتقالية فوق وطنية كهذه غير مسبوقة في الحالة الفلسطينية. فبدل إعادة القطاع إلى السلطة الفلسطينية مباشرة أو ترك إدارة شؤونه لقيادة محلية منتخبة، اختارت الخطة إنشاء مجلس دولي مؤقت يمنح الولايات المتحدة وحلفاءها الكلمة العليا. ويؤكد تقرير لموقع عربي بوست أن الخطة تنص صراحة على أنه "لن يكون لحركة حماس أي دور في حكم غزة" خلال الفترة الانتقالية (Arabic Post, 2025)، بل سيتم استبعادها تمامًا لصالح حكومة تكنوقراط تحت وصاية مجلس السلام الدولي. كذلك لم تعطِ الخطة دورًا قياديًا فوريًا للسلطة الفلسطينية نفسها، إذ يُفترض أن تخضع السلطة لإعادة هيكلة وإصلاح قبل أن يُنظر في توليها حكم غزة مستقبلًا. وحتى تلك المرحلة، سيستمر مجلس السلام (برئاسة ترامب) في الإشراف العام وتوجيه دفة الأمور. وبحسب مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فإن المجلس – الذي أسماه ترامب أيضًا "مجلس أو هيئة السلام" – سيقوم بوضع إطار العمل ومراقبة تمويل إعادة إعمار غزة (Council on Foreign Relations, 2025)، ما يضمن بقاء القرارات المالية والإدارية الكبرى خاضعة لرقابة دولية (وغربية تحديدًا).

من الواضح أن هذا الترتيب يقوّض بشدة الدور التقليدي لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية باعتبارهما الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني. فهو يهمّش القيادة الفلسطينية الحالية ويستبدلها بلجنة تكنوقراط محلية تحت أعين مجلس دولي. وقد أثار ذلك انتقادات فلسطينية وعربية واسعة. فعلى سبيل المثال، رأى عضو المكتب السياسي لحماس حسام بدران أن رئاسة بلير للمجلس الانتقالي تجعل الخطة "نذير شؤم للشعب الفلسطيني"، واصفًا بلير بأنه شخصية غير مرحب بها ارتبط اسمها بالفشل في ملفات السلام سابقًا. كما صرّحت المقررة الأممية الخاصة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية فرانشيسكا ألبانيز برفضها القاطع لتولي بلير أي دور، قائلة: "توني بلير؟ بالطبع لا. ارفعوا أيديكم عن فلسطين". هذه المواقف تعكس مخاوف عميقة من أن يؤدي إنشاء مجلس سلام دولي إلى سحب القرار الفلسطيني من أيدي الفلسطينيين أنفسهم ووضعه عمليًا بيد واشنطن وحلفائها تحت شعار الإعمار والترتيبات الانتقالية (Arabic Post, 2025).

بهذه الطريقة، تمكنت واشنطن من هندسة كيان سياسي–إداري يوفر لها نفوذًا مباشرًا في غزة دون إعلان وصاية رسمية. فهو حل بديل عن الاحتلال أو الانتداب المباشر، وفي الوقت نفسه يضمن إقصاء الأطراف الفلسطينية غير المرغوب فيها (حماس وأيضًا تحجيم دور السلطة الحالية) لحين صياغة ترتيبات دائمة. ويخلص الباحثون إلى أن مجلس السلام كما صُمّم في خطة ترامب يُعد أداة لفرض الرؤية الأمريكية لإدارة غزة، عبر "إعادة تشكيل التمثيل السياسي الفلسطيني وفق رؤية واشنطن" كما وصفته تحليلات عربية. وبذلك، ضمنت الولايات المتحدة وضع يدها على المفتاح السياسي لغزة ما بعد الحرب، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي.

4. هندسة أمنية تُقصي البدائل المنافسة

إلى جانب الترتيبات السياسية والاقتصادية، ركزت الخطة الأمريكية على صياغة منظومة أمنية جديدة في غزة تضمن بقاء اليد العليا للولايات المتحدة وحلفائها، وتمنع في الوقت ذاته أي قوى منافسة – كروسيا أو إيران أو حتى الصين – من إيجاد موطئ قدم أمني لهم في القطاع. ويمكن وصف ما جرى بأنه "هندسة أمنية" مُحكمة الإشراف، حيث وُضعت خطوط عامة لتشكيل قوة أمنية أو رقابية انتقالية تحت إدارة غير معلنة مباشرة من واشنطن، ولكنها فعليًا تدور في فلكها.

تنص خطة ترامب في أحد بنودها على نشر قوة دولية مستقرة في غزة فور تحقق المرحلة الأولى، تتولى حفظ الأمن ودعم قوات شرطة فلسطينية جديدة يجري تأهيلها. الهدف المعلن هو سد الفراغ الأمني مع انسحاب الجيش الإسرائيلي وتفكيك قبضة حماس

العسكرية. لكن الخطة تركت كثيرًا من التفاصيل دون تحديد، بما في ذلك هوية الدولة أو الجهة التي ستقود هذه القوة والدول التي ستساهم بقواتد. ويكشف محللو تشاتام هاوس أن هذه الضبابية متعمدة، إذ يصعب عادة نشر بعثة سلام بهذه السرعة دون تفويض واضح، لذلك فضّلت واشنطن تجنب النقاشات التفصيلية حتى لا تمنح خصومها (كروسيا والصين في مجلس الأمن) فرصة العرقلة. ومن المرجح أن يتم تشكيل القوة عمليًا عبر ائتلاف من دول تقبل العمل تحت المظلة الأمريكية. وفعلاً، أشارت تقارير إلى أن بعض الدول العربية أبدت استعدادًا مبدئيًا لإرسال قوات (رغم خطورة المهمة)، خاصة إذا كان ذلك جزءًا من جهد دولي برعاية أمريكية. كما أن دولًا إسلامية غير عربية – مثل إندونيسيا وتركيا – طُرحت أسماؤها كمساهمين محتملين كون وجودها قد يضفي شرعية إقليمية على المهمة ويخفف حساسية وجود قوات غربية مباشرة (Chatham House, 2025).

غير أن العنصر الثابت وسط هذه التكهنات هو أن الولايات المتحدة ستبقى المشرف والضامن الأعلى لهذه الترتيبات الأمنية، سواء تصدّرت قيادتها رسميًا أم عملت من خلف الستار. وقد ظهر الدور الأمريكي واضحًا حتى قبل نشر أية قوة: فمع بدء سريان وقف إطلاق النار، أرسلت واشنطن 200 جندي إلى إسرائيل للمساعدة في "مراقبة الهدنة ودعم جهود الإغاثة". وفي الوقت نفسه، أوفدت بريطانيا عددًا من الضباط للانضمام إلى خلية التخطيط الأمريكية في إسرائيل لمتابعة استقرار غزة. هذه التحركات تشير إلى أن المظلة الأمنية الفعلية هي أمريكية-أطلسية، حتى لو تم إظهار الأمر لاحقًا كقوة متعددة الجنسيات. ويعلق خبير بمركز CSIS الأمريكي أن قوة ترامب تكمن في "شعبيته في إسرائيل وقدرته على التأثير على نتنياهو"، ما يعني ضمنًا أن ترامب يستطيع إلزام إسرائيل بتفاهمات أمنية (مثل رسم خطوط الانسحاب وتجنب خروقات الهدنة) لن تستطيع أي قوة أخرى إلزامها بها. هذا الدور الحصري يمنح واشنطن موقع الحكم والفيصل في أي انتهاك للاتفاق أمنياً. فلو وقعت خروقات – كما حدث تأخير تسليم جثامين الرهائن مثلاً – تتدخل واشنطن مباشرة للضغط ومنع الانهيار (CFR, 2025).

على مستوى أعلى، تجنبت واشنطن طرح المسألة برمتها في مجلس الأمن حيث تمتلك موسكو وبكين حق النقض. فلو سعت إلى تفويض أممي صريح للقوة، لأصرت روسيا والصين على شروط وربما مشاركة رمزية، وهو ما لا تريده الولايات المتحدة. لذا تم تجاوز الآليات الأممية والاعتماد على موافقة ضمنية عبر بيان تأييد دولي عام، ما يتيح لها حرية تنظيم الترتيبات الأمنية مع شركائها دون رقابة خصومها. ويرى مراقبون أن هذا الوضع يشبه إلى حد ما التحالف الدولي ضد داعش (2014) الذي قادته أمريكا خارج إطار مجلس الأمن، مما منحها زمام القيادة. وهكذا، في حالة غزة، ضمنت الولايات المتحدة أن كل العناصر الفاعلة أمنيًا ستكون إما حلفاء لها أو على الأقل ليست خصومًا. وحتى تركيا وقطر (اللتان تربطهما علاقات مع حماس) اندمجتا في الجهد الأمريكي ويُتوقع أن تلتزما بقواعد اللعبة الجديدة، ما يقلل احتمالات أي دور مغاير من قِبلهما.

كما شملت الهندسة الأمنية إعادة بناء القوات الفلسطينية نفسها بطريقة مواتية. إذ بدأ بالفعل تدريب مئات من أفراد الشرطة الفلسطينية (معظمهم من عناصر السلطة) في مصر والأردن استعدادًا لنشرهم في غزة (The Guardian, 2025). هذا البرنامج يحظى على الأرجح بدعم أمريكي وأوروبي (وربما بإشراف أمريكي غير مباشر)، لضمان أن قوى الأمن المحلية التي ستحل محل حماس ستكون مهنية وموجهة وفق العقيدة الجديدة. وتراهن واشنطن على أن وجود قوة شرطة Gazan جديدة مدربة خارج غزة وموالية للسلطة يمكن أن يساعد في حفظ الأمن الداخلي دون الحاجة لوجود عسكري إسرائيلي، وبالتالي قطع الطريق على أي تبرير لعودة نفوذ حماس الأمني.

في المحصلة، يتضح أن المنظومة الأمنية التي تبلورت عقب اتفاق غزة مصممة بحيث تجعل الولايات المتحدة الضامن الأمني الأوحد فعليًا. فهي إما موجودة مباشرة عبر مستشاريها وقواتها في الخلفية، أو عبر حلفائها الغربيين، أو من خلال ترتيبات تقودها هي مع دول المنطقة. وبهذا، لا تترك مجالًا لأي "بديل أمني منافس": فلا قوات مراقبة روسية/صينية كما حصل في نزاعات أخرى، ولا وسطاء أمنيين إقليميين خارج الفلك الأمريكي. حتى الأمم المتحدة سيقتصر دورها على الدعم اللوجستي وربما تفويض لاحق إذا نجحت الأمور، ولكن دون تحكم عملي. هذا الواقع الجديد يضمن استبعاد أي نفوذ عسكري أو استخباراتي لخصوم أمريكا في غزة، ويجعل أمن غزة ملفًا تحت عين واشنطن الساهرة. وكما علّق أحد كبار الباحثين: "الأمن في غزة بعد الحرب سيصبح بمثابة امتياز أمريكي حصري" – بمعنى أن من يريد حفظ الأمن أو تغييره، عليه المرور عبر البوابة الأمريكية أولاً.

5. الدعاية الاستراتيجية: تحويل وقف النار إلى "خطة سلام"

رافقت خطة ترامب حملة دعاية إستراتيجية مكثفة سوّقت الهدنة على أنها سلام تاريخي، رغم أن الواقع على الأرض لم يكن قد حُسم بالكامل بعد. فقد حرص ترامب وإدارته منذ اللحظة الأولى لإعلان الاتفاق على تبنّي سردية انتصار السلام. ففي ليلة 8 أكتوبر 2025، كتب ترامب على منصته في Truth Social: "أنا فخور جدًا بأن أعلن أن إسرائيل وحماس وافقتا على المرحلة الأولى من خطتنا للسلام... سيُطلق سراح جميع الرهائن قريبًا جدًا وستنسحب إسرائيل بقواتها كخطوة أولى نحو سلام قوي ودائم وأبدي". هذه اللغة الاحتفالية التي تتحدث عن "سلام أبدي" تنطوي على قدر من المبالغة المقصودة، إذ لم تكن تفاصيل التنفيذ النهائية قد اتضحت بعد، لكن الهدف كان ترسيخ انطباع عالمي بأن حرب غزة انتهت للأبد وأن ترامب هو صانع هذا السلام (Reuters, 2025).

لقد أعلن ترامب في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في 13 أكتوبر "هذا ليس فقط نهاية الحرب – بل نهاية عصر من الإرهاب والموت"، وأشار إلى "فجر تاريخي لشرق أوسط جديد" (The Guardian, 2025).. كل هذه العبارات صبت في خانة صناعة سردية إعلامية تقول إن عهد الحرب انتهى وجاء عصر السلام. ومما ساعد على انتشار هذه الرواية أن معظم قادة العالم تبنوها بحماس؛ فمثلاً وصف رئيس الوزراء الأسترالي الاتفاق بأنه "شعاع ضوء بعد ثمانية عقود من الصراع"، واعتبره الرئيس الفرنسي "نهايةً للحرب وبداية حل سياسي على أساس الدولتين". هذه اللغة التفاؤلية عززت الوهج الإعلامي الإيجابي حول المبادرة الأمريكية (Al Jazeera, 2025).

غير أن هذا التضخيم الإعلامي حمل في طياته قدرًا من التضليل أو على الأقل التجاوز عن الحقائق المعقدة. فالاتفاق لم يكن سلامًا شاملاً بقدر ما هو وقفٌ مشروط لإطلاق النار يمكن أن ينهار في أية لحظة إذا أُخلّت الشروط ولم يعالج الاتفاق جوهر القضية الفلسطينية أو جذور الصراع. مع ذلك، تعمدت الحملة الدعائية إغفال هذه الثغرات والتركيز على مشاهد الاحتفال: صور توقيع القادة في شرم الشيخ، تبادل التهاني، خروج أسرى ورهائن مبتهجين، إلخ. لقد بثّت قنوات عالمية مشاهد لعناق الدبلوماسيين ولحظات إنسانية مؤثرة، بينما قلّما تطرقت في أيام الاتفاق الأولى إلى الأسئلة الصعبة حول من سيحكم غزة وكيف ستنزع أسلحة الفصائل. حتى أن تسمية "خطة السلام" نفسها – التي تبنتها معظم وسائل الإعلام عند الحديث عن مبادرة ترامب – كانت محل انتقاد من البعض لأنها تسوّق وهم السلام النهائي بينما هي فعليًا مجرد إطار أولي (Chatham House, 2025).

على الصعيد الدولي، أعاد الاتفاق بعض الشرعية الأخلاقية لسياسة ترامب الخارجية. فبعد انتقادات دولية حادة لإدارته جراء دعمها المطلق لإسرائيل خلال الحرب (رغم سقوط عشرات آلاف الضحايا المدنيين في غزة)، جاء وقف النار ليتيح لترامب الظهور بمظهر

"المُنقذ" الذي أوقف سفك الدماء. واستغل ترامب ذلك لتلميع صورة أمريكا عالميًا، قائلاً في كلمته في شرم الشيخ: "نشكر الوسطاء من قطر ومصر وتركيا الذين عملوا معنا لتحقيق هذا الحدث التاريخي غير المسبوق"، مضيفًا: "تبارك صانعو السلام"، بما يعطي انطباعًا بقيادة أمريكية جماعية من أجل الخير العام (Al Jazeera, 2025).

ما داخليًا في الولايات المتحدة، فقد تم توظيف خطة غزة كمنصة انتخابية بامتياز. فمع اقتراب موسم الانتخابات الرئاسية 2028، كان ترامب بحاجة لإنجاز كبير يقدمه للناخبين لإظهار كفاءته على الساحة الدولية. وقد وفر له اتفاق غزة ذلك تمامًا. فالحزب الجمهوري والمسؤولون في حملته سارعوا لتسويق الاتفاق كدليل على قيادة ترامب الحاسمة وقدرته على صنع صفقات كبرى. وتكرر على لسانهم أن "ترامب حقق ما فشل فيه الآخرون في إنهاء أطول حرب في غزة"، كما ألمح بعضهم إلى مقارنته بجيمي كارتر (الذي توسط في اتفاق كامب ديفيد) لنيل رصيد في نظر الناخبين الوسطيين الساعين لرئيس صانع سلام. وذكرت افتتاحية في جيروزاليم بوست أن على الإسرائيليين أن "يرحبوا بانخراط واشنطن لكن مع الحفاظ على يقظتهم... فترامب سيحاول ترجمة نجاح غزة إلى واقع انتخابي" (FDD, 2025)، في إشارة ضمنية إلى أن بعض خطوات ترامب ربما تحكمها اعتبارات دعائية أكثر منها عملية.

في المحصلة، تمكنت الإدارة الأمريكية عبر استراتيجية دعائية متقنة من قلب المعركة الإعلامية لصالحها: فبعد أن كانت صور الدمار والضحايا في غزة تملأ الشاشات وتحرج واشنطن الداعمة لإسرائيل، أصبحت صور المصافحات والإنجاز التاريخي هي القصة. وبعد أن كان يُنظر لترامب كرئيس منحاز أشعل المنطقة، بات يُسوَّق كحمامة سلام. وقد خدمت هذه السردية المضخمة أهدافًا عدة: تثبيت الاتفاق نفسيًا وسياسيًا، تلميع صورة الولايات المتحدة دوليًا، ومنح ترامب ورقة رابحة في الداخل. لكنها أيضًا حملت تضليلاً لغويًا لا يخلو من المخاطر، إذ قد يخلق توقعات مبالغ فيها حول السلام.

6. فجوة التنفيذ: هشاشة الخطة بين الورق والميدان

رغم الهالة الإيجابية التي أحاطت بخطة وقف الحرب في غزة، سرعان ما ظهرت فجوة ملحوظة بين ما ورد على الورق وبين واقع التنفيذ الميداني. فالاتفاق، على أهميته، جاء عامًّا ومختصرًا (20 نقطة في ثلاث صفحات فقط) وافتقر إلى كثير من التفاصيل العملياتية الحاسمة. وقد أقرّ دبلوماسي غربي شارك في المحادثات بأن "الوثيقة تركت أكثر المسائل تعقيدًا للعمل لاحقًا". وهذا الغموض الذي اكتنف الخطة – وإن كان مفيدًا لتيسير قبولها مبدئيًا – يهدد بتقويضها عند محاولة تطبيقها على الأرض. وفيما يلي أبرز مظاهر هشاشة الخطة في مرحلة التنفيذ:

أولا: غياب الآليات الواضحة للعديد من البنود الأساسية: على سبيل المثال، لم تحدد الخطة من الجهة التي ستتولى حكم غزة فعليًا بعد انسحاب إسرائيل وقبل استكمال تشكيل مجلس السلام. فبينما أشارت إلى "لجنة تكنوقراط فلسطينية" ستدير شؤون الحياة اليومية، لم توضح كيف سيتم اختيار هذه اللجنة، ولا علاقتها بالسلطة الفلسطينية أو الفصائل الأخرى. وترك هذا الباب مفتوحًا للنزاع: إذ طالبت حماس بأن تُسلَّم الإدارة لحكومة وحدة فلسطينية برعاية السلطة والفصائل، رافضةً أي حكم أجنبي أو دور لشخصيات مثل بلير. في حين شدد نتنياهو على عدم عودة حماس وأيضًا عدم ثقته بالسلطة، مصرحًا أن غزة يجب أن تدار "لا بواسطة حماس ولا بواسطة السلطة الفلسطينية". هذا التناقض ترك سؤال "من يحكم غزة؟" بلا إجابة حتى بعد إعلان الهدنة، مما ينذر بصراع على الشرعية قد يطفو مع بدء إعادة الإعمار (The Guardian, 2025).

ثانيا: افتقار الجدول الزمني الصارم للانسحابات والتسليم: نصت الخطة على انسحاب إسرائيلي تدريجي من غزة بثلاث مراحل (المرحلة الأولى الانسحاب إلى 53% من مساحة القطاع، ثم لاحقًا إلى 40%، ثم 15% مع إبقاء شريط أمني). لكن لم تحدد مواعيد ملزمة لكل مرحلة ولا شروط الانتقال بينها. وقد أدى ذلك إلى تباينات في التفسير: إسرائيل ربطت الانسحاب الكامل بـ"تدمير أنفاق وأسلحة حماس" أولاً (The Guardian, 2025)، بينما أرادت حماس جدولًا زمنيًا محددًا ومضمونًا (Reuters, 2025).

ثالثا: تعقيدات ملف نزع السلاح: يُعد نزع سلاح حماس وتدمير البنية العسكرية لها الاختبار الأصعب والأكثر هشاشة في الخطة. فالخطة ألزمت حماس بالتخلي عن سلاحها نهائيًا مقابل ضمانات أمنية وتنموية، وأشارت إلى برنامج دولي لـ"شراء الأسلحة" وتحويلها لأغراض سلمية. لكن لم يُحدد من سينفذ عمليًا جمع السلاح ومن سيراقب ذلك. وقد أعلنت حماس صراحة أنها "لن تسلم سلاحها طالما بقي احتلال" وأنها قد توافق على عدم الظهور المسلح علنًا ولكن ليس التخلي عن السلاح تحت الأرض. وأكد قادتها أنهم سيقبلون بنزع السلاح فقط لجهة فلسطينية موثوقة في إطار دولة فلسطينية مستقلة، وليس لقوة دولية أو إسرائيلية. هذا الشرط غير متوفر حاليًا، مما يعني احتمال مراوحة هذا البند أو انهياره. وإذا شعرت إسرائيل أن حماس تراوغ ولن تسلّم سلاحها، فقد تجمد الانسحاب أو تعود للضربات "الاستباقية" داخل غزة. وفي ظل غياب آلية تحقق دولية محايدة (مثل قوات أممية قوية)، يبقى هذا الملف قنبلة موقوتة (The Guardian, 2025).

رابعا: ضبابية بشأن مصير حماس السياسي: الخطة تستبعد مشاركة حماس في الحكم المستقبلي لغزة (The Guardian, 2025)، لكنها لا تقدم تصوّرًا واضحًا عن دمج كوادرها سياسيًا أو مصير عناصرها. نعم، هناك عرض عفو لمن يقبل بنبذ العنف والبقاء في غزة كمواطن عادي (The Guardian, 2025)، وفتح مجال لمن يرغب بالمغادرة إلى دول أخرى (The Guardian, 2025). لكن هذه البنود تثير أسئلة: ما مصير الآلاف من أعضاء الحركة ومؤيديها في الداخل – هل سيتم إقصاؤهم من أي دور مجتمعي، أم إشراك بعضهم ضمن التكنوقراط، أم مراقبتهم أمنيًا فقط؟ هذه الأسئلة بلا إجابة، وأي خطأ في التعاطي معها قد يفجّر استقرار غزة من جديد. فحماس وإن سلمت بالحكم لغيرها لفترة، ما زالت بنية اجتماعية وعسكرية تحتية كبيرة. تجاهلها كليًا قد يدفعها للعمل سرًا لإفشال الترتيبات. وإدماجها دون اتفاق واضح قد يغضب إسرائيل. هذا التوازن الدقيق لم تحسمه الورقة.

خامسا: انعدام الضمانات الحقيقية واستراتيجية الخروج: الخطة تفتقد أيضًا إلى ضمانات تنفيذ ملزمة لكل طرف. فإسرائيل احتفظت بحق "العودة للتدخل" إن شعرت بالتهديد من غزة – وقد هدد نتنياهو علنًا بأنه لو خُرقت شروط الاتفاق أو واصلت حماس التسلح سرًا فإن إسرائيل "ستنجز المهمة بنفسها بالطريقة الصعبة إذا لزم الأمر". هذا يعني أنه في أي لحظة متوترة يمكن لإسرائيل أن تعيد قواتها وتقصف، مما يعيد الوضع لنقطة الصفر. في المقابل، لا ضمانات أكيدة للفلسطينيين بأن إسرائيل لن تتنصل من التزاماتها. إذ أن الحكومة الإسرائيلية كانت منقسمة داخليًا، وأحزاب اليمين المتشدد عارضت الهدنة ولوّح بعض وزرائها بالاستقالة. نتنياهو ذاته تحت ضغوط انتخابية قد تدفعه للتشدد كلما طال أمد الترتيبات دون نتائج مرضية لقاعدته. وبالتالي قد تنهار الاتفاقية من الجانب الإسرائيلي لو تغيرت الحسابات السياسية (مثلاً إذا وقعت عملية ضد إسرائيليين أو ضغط المستوطنون لإعادة احتلال أجزاء من غزة) (Reuters, 2025)..

خلاصة القول، تقبع خطة ترامب على أرض رخوة بين نجاحها السياسي الأولي وفشل محتمل في التطبيق. فعدم معالجة التفاصيل مسبقًا – الذي كان مقصودًا لتيسير التوصل للاتفاق – يعني أن نفس هذه التفاصيل المؤجلة قد تعود كشياطين معرقلة

7. الخاتمة

في ضوء ما تقدم من تحليل لمضامين خطة ترامب تجاه غزة وما حملته من أبعاد سياسية وأمنية واستراتيجية، يمكن القول إن هذه الخطة لم تكن مجرد مبادرة لوقف حرب طارئة، بل شكلت أداة متكاملة لإعادة صياغة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وإعادة تموضع واشنطن كقوة لا يمكن تجاوزها في هندسة الإقليم. لقد نجحت الولايات المتحدة من خلال هذه الخطة في تحويل لحظة الحرب إلى فرصة استراتيجية مزدوجة الوظيفة: الأولى داخلية، وظفتها إدارة ترامب لإعادة بناء صورة الرئيس كصانع للسلام قبيل الانتخابات، والثانية خارجية هدفت إلى إعادة فرض المظلّة الأمريكية على الإقليم بعد سنوات من تراجع الدور وتنامي نفوذ اللاعبين المنافسين كروسيا وإيران والصين. وبذلك، لم يكن وقف إطلاق النار نهايةً للصراع، بل بداية مرحلة جديدة من هندسة الإقليم وفق رؤية أمريكية تسعى إلى ضبط موازين القوى وإعادة تعريف الفاعلين الشرعيين وغير الشرعيين في المنطقة.

أظهرت الخطة أن واشنطن لم تعد تكتفي بدور الوسيط، بل انتقلت إلى موقع «المهندس السياسي» الذي يصوغ الترتيبات الجديدة عبر أدوات مباشرة، أبرزها مجلس السلام الذي يتجاوز السيادة الوطنية ويضع القرار الفلسطيني تحت إشراف دولي بزعامة أمريكية. هذه البنية فوق الوطنية لم تكن مجرد وسيط إداري، بل منصة لإعادة تشكيل التمثيل السياسي الفلسطيني ومنع عودة اللاعبين غير المرغوب فيهم، وفي مقدمتهم حماس، مع إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية بما يتوافق مع شروط الرؤية الأمريكية. كما جاء الدور الأمني ليكمل هذه الهيكلة السياسية، إذ صُمّمت ترتيبات تمنح الولايات المتحدة احتكار الإشراف الأمني وتمنع أي قوى منافسة من النفاذ إلى غزة أو التأثير في مستقبلها، ما يجعل القطاع ساحة مغلقة استراتيجيًا أمام روسيا والصين وإيران، ومفتوحة حصريًا للمشروع الأمريكي.

في المقابل، كشفت فجوة التنفيذ بين النص والتطبيق عن هشاشة داخلية قد تهدد بانهيار الخطة أو تحولها إلى مرحلة انتقالية مفتوحة بلا أفق. فالغياب المقصود للتفاصيل الحساسة مثل شكل الحكم وآلية نزع السلاح وضمانات الالتزام، يُعد سلاحًا ذا حدين: فهو سهّل قبول الأطراف بالاتفاق مبدئيًا، لكنه في الوقت ذاته أبقى مساحات الصراع مفتوحة أمام التأويل والتنازع. ومع ذلك، فإن هذه الهشاشة ذاتها قد تكون جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية التي تسعى إلى إدارة الأزمة لا حلها، بما يمنح واشنطن قدرة مستمرة على التحكم في مسار الأحداث وإعادة توجيهها وفق متغيرات المصلحة القومية الأمريكية.

وعليه، فإن الخطة لم تُنهِ الحرب بقدر ما أعادت هيكلتها. فهي لم تُخرج غزة من دائرة الصراع بقدر ما نقلتها إلى مرحلة من «السلام المُدار أمريكيًا»، حيث يتوقف الاستقرار على بقاء المظلّة الأمريكية وقدرتها على ضبط الأطراف. هذا النوع من السلام ليس نهاية للصراع، بل إعادة إنتاج له في صورة جديدة تضمن لأمريكا دورًا قياديًا طويل الأمد. وبذلك، يظهر بوضوح أن "خطة غزة" لم تكن مجرد رد فعل على أزمة، بل خطوة متعمدة في مسار إعادة بناء النظام الإقليمي تحت القيادة الأمريكية، بما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة توزيع النفوذ والمصالح في الشرق الأوسط.

المراجع:

Reuters News Agency. (2025, Oct 9) .Israel and Hamas agree to first phase of Trump's Gaza ceasefire plan .Retrieved from Reuters websitereuters.comreuters.com.

Reuters News Agency. (2025, Oct 13) .Mediators Egypt, Qatar and Turkey sign with Trump document on Gaza ceasefire deal .Retrieved from Reuters websitereuters.com.

Reuters News Agency. (2025, Oct 13) .Trump and Netanyahu to Hamas: accept Gaza peace plan or face consequences .The Guardian) syndicated content(theguardian.comtheguardian.com.

Reuters News Agency. (2025, Oct 20) .Iran's Khamenei rejects Trump offer of talks, denies US destroyed Iranian nuclear capabilities .Retrieved from Reuters websitereuters.comreuters.com

Reuters News Agency. (2025, Oct 14) .Trump convinced Netanyahu to take a deal. Can he keep him onboard ?Retrieved from Reuters websitereuters.comreuters.com.

Al-Monitor (Carroll, R.). (2025, Oct 2) .China's Gaza calculus .Al-Monitor Newsletteral-monitor.comal-monitor.com.

ArabicPost (Farhat, T.). (2025, Oct 22) .لهذه الأسباب ستؤيد مصر ترشيح توني بلير لإدارة الحكم في غزة ArabicPostarabicpost.netarabicpost.net.

Council on Foreign Relations (Ferragamo, M.). (2025, Oct 20) .A Guide to the Gaza Peace Deal .CFR.orgcfr.orgcfr.org.

Brookings Institution (Multiple authors). (2025, Oct 18) .What could the Israel-Gaza deal mean for the Middle East ?Brookings.edubrookings.edubrookings.edu.

Chatham House (Weller, M.). (2025, Oct 2 .(Can the Trump peace plan for Gaza succeed ? ChathamHouse.orgchathamhouse.orgchathamhouse.org.

The Guardian (Wintour, P.). (2025, Oct 13) .Trump sets sights on peace with Iran as he hails 'end of Gaza war .'TheGuardian.comtheguardian.comtheguardian.com.

The Guardian (Tait, R.). (2025, Oct 16) .Trump’s Middle East‘ peace ’pitch to Iran falls flat in Tehran and Jerusalem .TheGuardian.comtheguardian.comtheguardian.com.

Reuters News Agency. (2025, Oct 14) .UN says countries are willing to help fund Gaza's $70 bln reconstruction .Retrieved from Reuters websitereuters.comreuters.com.

Reuters News Agency. (2025, Oct 9) .World reacts to Gaza ceasefire deal announced by Trump .Al Jazeera English) syndicated content(aljazeera.comaljazeera.com.

FDD Policy Brief. (2025, Oct 22) .Overnight Brief: October 22, 2025 .Foundation for Defense of Democraciesfdd.orgfdd.org.

European Council on Foreign Relations. (2025, Oct) .An imperfect promise: Where Trump's peace plan for Gaza falls *short* .ECFR.eu